

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٠٨	رقم التبليغ:
٢٠١٦/٨/٢٤	بتاريخ:

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٨٦ / ٤ / ١٨٠٠

السيد الدكتور / وزير التنمية المحلية

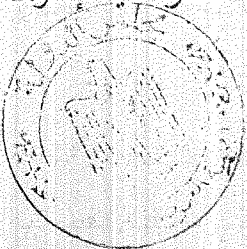
خية طيبة وبعد...

اطلعنا على كتابكم رقم (١٤٦٧) المؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٧ بشأن مدى أحقية السيد / محمد أحمد عبد العزيز غمرى كبير باحثين بالإدارة العامة لخدمة المواطنين بوزارة التنمية المحلية في صرف بدلى المخاطر والانتقال اللذين كان يتقاضاهما في وظيفته القضائية السابقة.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن السيد / محمد أحمد عبد العزيز غمرى كان يعمل وكيلاً للنائب العام حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٥) لسنة ١٩٩٧ متضمناً نقله إلى وظيفة غير قضائية بوزارة التنمية المحلية تعادل درجة وظيفته مع احتفاظه براتبه فيها، وبتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ تقدم بطلب لصرف بدلى المخاطر والانتقال اللذين كان يتقاضاهما في وظيفته القضائية السابقة، لذا طلبتم الإفادة بالرأي القانوني في هذا الشأن.

وقد تبين للمكتب الفني للجمعية العمومية بمناسبة عرض الموضوع أن المعروضة حالته أقام الدعوى رقم (٧٨٤٢) لسنة ٦٩ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة ضد وزير التنمية المحلية "بصفته" وآخر طالباً الحكم بأحقية في الاحتفاظ بأجره السابق من وظيفته القضائية السابقة بجميع ملحقاته للصيقة به من بدلات وحوافز وأجور إضافية، ومازالت هذه الدعوى مُتداولة ولم يُحكم فيها حتى الآن.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المُنعقدة في ٢٨ من يوليو عام ٢٠١٦م الموافق ٢٣ من شوال عام ١٤٣٧هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدي لأى موضوع مازال مطروحاً أمام القضاء.



وترتيباً على ما تقدم، ولما كان البين من الأوراق أن المعروضة حالته قد أقام دعوى قضائية للمطالبة بأحقية في الاحتفاظ بأجره السابق من وظيفته القضائية السابقة شاملاً جميع ملحقاته اللصيقة به من بدلات وحوافز وأجور إضافية والتي تشمل بدلى المخاطر والانتقال محل طلب الرأي المائل، وما زالت هذه الدعوى مُتداولة ولم يُحكَم فيها حتى الآن، ومن ثم فإنه يكون من غير الملائم إبداء الرأي في هذا الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأي

في الموضوع المعروض وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٦ / ١

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار /
يحيى أحمد راغب دكروري

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس

المكتب الفني

المستشار /
شريف الشاذلي

نائب رئيس مجلس الدولة

أحمد / معنز